الانتقال الديموغرافي في الجزائر ومحدداته الاجتماعية

عيساني نور الدين: أستاذ محاضر "أ"
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا
جامعة الجزائر 2

مقدمة :

سجلت معدلات المواليد في الجزائر انخفاضا ملموسا خلال الفترة 1966-1998 وهذا يعود إلى النتائج الايجابية التي جاءت بها سياسة التنظيم العائلي والمباعدة بين الولادات وارتفاع نسبة الإناث في التعليم وازدياد حجم القوى العاملة النسوية، ثم بعد ذلك اتجه معدل المواليد نحو الارتفاع المستمر من سنة إلى أخر بحيث انتقل من 23.62 للألف في سنة 2008 الى 24.07 للألف في عام 2009 و25.93 للألف و26.03 للألف ما بين 2014 و2015 مع تسجيل ارتفاع تدريجي بطيء في معدلات الولادات ابتداء من سنة 2010 حيث سجلت مصالح الديوان الوطني للإحصاء عدد 1040000 ولادة حية وهو ما يعادل 2800 ولادة حية في اليوم .هذا الاتجاه ترجع أسبابه إلى وصول فئة سكانية من مواليد سنوات السبعينات والثمانينات إلى سن الزواج مثلما يوضحه ارتفاع نسبة الزواج التي عرفت تزايدا كبيرا منذ بداية سنة 2000 حيث تشير الأرقام الإحصائية إلى أن معدل الخام للزواجات انتقل من 5.84 بالألف سنة 2000 إلى 9.24 للألف سنة 2015 [1].

الإشكاليـــة:

ظهرت مشكلة الانفجار السكاني في الجزائر في أعقاب فترة الثمانينات نتيجة مباشرة للانخفاض السريع والملحوظ في معدل الوفيات والذي حدث نتيجة التقدم الطبي وتحسن الأحوال الصحية واختفاء كثير من الأمراض و الأوبئة دون ان يصاحب ذلك انخفاض مناظر في معدلات المواليد التي ظلت على مستواها المرتفع وعلى سبيل المثال فقد انخفض معدل الوفيات العام انخفاضا محسوسا من 4.44 بالألف عام 2014 إلى 4.57 بالألف عام 2015 في حين يشهد معدل المواليد انخفاضا نسبيا من 43.86 بالألف عام 1980 إلى 34.73 بالألف عام 1986 وإلى 26.03 بالألف عام 2015. وكانت النتيجة التلقائية لمثل هذا الوضع هي ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية السكانية وهذا يفسر بوضوح ارتفاع النمو السكاني الذي وصل إلى ادنى حد وهو 2.15% عام 2015.

وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية إلا أن المعدلات المذكورة انفا لازالت مرتفعة قياسا لما هو معروف الآن في المجتمعات الصناعية التي وصلت إلى المرحلة الاستقرارية من حيث دورات التحول الديموغرافي حيث بلغ متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في دول أوروبا 1.5 طفل/امرأة عام 1996 مقابل 3.1 طفل/امرأة في الجزائر عام 2015[2] .

وتتجلى أثار ارتفاع معدلات الإنجاب في الجزائر في الخصائص الديموغرافية المتعلقة بتوزيع السكان حسب العمر حيث بلغت نسبة السكان الأقل من 15سنة28.8%في سنة 2015بينما قدرت نسبة الفئة متوسط العمر (15-59 سنة) بـ:62.5% في نفس السنة وتتجه البنية العمرية نحو الإقلال من نسبة الفتوة التي كانت تمثل في 201463.1% من مجموع السكان لتزيد من نسب متوسطي العمر التي كانت في سنة 2008تقدر بـ 53.8% من إجمالي عدد السكان ومن المرجح أن تثير هذه الزيادة من الناحيتين العددية وازدياد مشكلات صعبة من ناحية العمل، السكن والتمدرس، كما أن هذا التغيير في البنية العمرية سيؤدي الى زيادة نسبة السكان المرشحين للدخول في عملية التوالد أو الإنجاب. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية لمعدلات المواليد و الوفيات و الزيادة الطبيعية كما هي عليه حاليا دون ضبط أو توجيه فسوف تزداد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد المجتمع في مستوياته المعيشية وسياسته وبيئته. والواقع أنا لانفجار الديموغرافي هو ظاهرة معقدة تساهم فيه عدة عوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية [3] والتي يمكن حصرها فيمايلي :

-المستوى المعاشي المنخفض.

-انخفاض المستوى الصحي.

-انخفاض نسب التمدرس.

-استمرار البنية العائلية التقليدية.

وبعبارة اخرى ان سبب انخفاض النمو الديموغرافي يتكون بصفة عامة من جميع التغييرات التي تطرأ عن العوامل و الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتؤديب الأفراد لأن يرغبوا في قليل من المواليد في أسرهم. ومن كلما سبق يتضح أن مسالة النمو الديموغرافي تساهم فيه عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وعليه فان مشكلة هذا البحث تتمثل في التساؤلات التي نسعى للإجابة عنها والتحقق منها والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :

1. ماهي انعكاسات التحولات التي شهدتها البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر بعد الاستقلال في مجالات التعليم والتشغيل على معدلات الخصوبة وبالتالي على التحول الديموغرافي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل نضع الفرضية التالية: - تعد مستويات التعليم

ومشاركة المرأة في سوق العمل من اهم العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري المؤثرة في نموها السكاني.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

لقد اعتمدت في دراسة الفرضية على مصادر متنوعة في مقدمتها نتائج الدراسات الرائدة التي تناولت موضوع التحولات الديموغرافية ونتائج التحقيقات والمسوحات الوطنية التي يصدرها الديوان الوطني للإحصاء ووزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات حول موضوع الخصوبة و مسألة رعاية الأمومة والطفولة والتي تشمل الفترة الزمنية ما بين 1966 - 2015 موضوع هذه الدراسة.

كما اعتمدنا في الإجابة على التساؤل الرئيسي في هذه الورقة على المنهج الوصفي الإحصائي التحليلي. حيث تم جمع البيانات الكمية الجاهزة عن تركيب السكان من الناحية التعليمية وعن الوضع الحالي للعمل النسوي في الجزائر.... وتوظيف هذه البيانات نتناول ثلاثة محاور رئيسية وهي:

-نظرية الانتقال الديموغرافي.

-ملامح التحول الديموغرافي في الجزائر.

-تحليل بيانات الدراسة ومناقشة نتائجها.

1. نظرية التحول الديموغرافي:

تتناول نظرية التحول الديموغرافي قدرة المجتمع على المحافظة على أعداده ونرى بان حل مشكلة الضغوط السكانية يكون بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية وليس بالتحكم في الخصوبة أو المواليد كما ترى أن المعتقدات الاجتماعية والأخلاقية تؤثر في معدلات الخصوبة وتقسم نظرية التحول الديموغرافي عملية التحول إلى أربع مراحل:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة النظام التقليدي: حيث تكون معدلات الوفيات عالية، لأسباب كثيرة، مثل قلة الأساليب الطبية المختلفة، والأمراض المستوطنة، وفترات القحط والأزمات الغذائية التي تسببها الحروب والكوارث الطبيعية.

- **المرحلة الثانية:** يؤدي التحديث أو التقدم إلى تخفيض معدلات الوفيات لأسباب كثيرة، مثل تحسين المواصلات وارتفاع نصيب الفرد من الغذاء، ومعرفة أساليب الطب الحديث.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الانتقال العصري: تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض كنتيجة مباشرة للتقدم الاقتصادي والتحديث ولقيت هذه المرحلة اهتماما كبيرا من قبل الباحثين لمعرفة كيفية الانتقال أو أسباب الانتقال من المرحلة الثانية إليها.

- **المرحلة الرابعة**: مرحلة التوازن السكاني: في هذه المرحلة ترى نظرية التحول الديموغرافي أن تحديث وتقدم المؤسسات الموجودة في المجتمع، اقتصادية كانت أم اجتماعية، يكون قد وصلها التحديث والتقدم، ويتبع ذلك أن كلا من معدلات المواليد، ومعدلات الوفيات تصبح منخفضة وهذا ما حدث بشكل واضح في المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر.
تمثل هذه المراحل الأربعة المتمايزة التي تمر عليها المجتمعات تحولات أساسية في الخصائص الديموغرافية للمجتمعات البشرية وترى نظرية التحول الديمغرافي أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تؤدي إلى الاستقرار في الوضع السكاني.

مراحل عملية التحول الديموغرافي في الجزائر:

أصبح النمو الديموغرافي السريع فعلا من العوامل الأساسية المعيقة لتطور بلدان العالم الثالث نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ساهمت في جعل الطاقة البشرية لهذه البلدان تشكل خطرا يحسب له ألف حساب ومما يجبر هذه البلدان على البحث عن أنجع السبل الكفيلة للتحكم في نموها السكاني والاستغلال العقلاني لطاقاتها البشرية.

والجزائر واحدة من بلدان العالم الثالث لم تفلت من هذه المشكلة بالرغم من الجهد المبذول في سبيل تحقيق تنمية وطنية شاملة منسجمة ومتوازنة حيث أن لم يتمكن النمو الاقتصادي في بلادنا بعد من أن يتحدى النمو الديموغرافي السريع ولا حتى أن يوازيه فازدادت بذلك الهوة بينهما اتساعا و ظل الاختلال بينهما قائما والتسابق غير المتكافئ يفعل فعله في مسيرة التنمية الوطنية. وهكذا يتبين ان المشكلة السكانية في الجزائر من أهم مشكلات الساعة في الوقت الحاضر والتي يجب أن يوجه إليها الاهتمام سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات حتى يمكن احتوائها وعدم تفاقمها. ولإعطاء صورة واضحة عن اهمية هذه المشكلة في الوقت الراهن يبدو من الاهمية الاشارة الى تطورها السريع منذ فترة ما قبل الفترة الاستعمارية من خلال التمييز ما بين أربعة مراحل:

مراحل النمو الديموغرافي في الجزائر:

أ. مرحلة الجزائر قبل الاستعمار:

تميزت بنمو تلقائي وطبيعي للديموغرافيا وتظهر الدراسات الحديثة حول الديموغرافيا التاريخية فجوات ديموغرافية ترجع إلى الأوبئة والآفات التي حملت معها خسائر بشرية هامة ومن اخطرها تلك التي حدثت بين النصف الثاني من القرن السادس عشر ميلادي وأوائل القرن التاسع عشر حيث تفشت أربعة عشرة وباء من الطاعون و يرجع آخر وباء من الطاعون في بلادنا الى سنة 1872.

وفي غالب الأحيان تكون الوباءات مصحوبة بمجاعات نظرا لقلة الأيدي العاملة القادرة على القيام بالأعمال الزراعية. إن الإنسان في ذلك العصر فاقد القوى فلم يكن قادرا على مقاومة المرض والموت وكذا تقلبات الطبيعة وكانت وسيلته الأولى للدفاع تكمن في إنجاب الأطفال وقد قام بذلك بشكل ملحوظ ليسد الفراغ الذي تتركه النسب المرتفعة من الموتى وخاصة بين الأطفال. وهكذا تولد التفكير بإكثار الأولاد لدى الناس وأصبح الاعتقاد أن الأسرة الكثيرة العدد هي الأسرة الممتازة.

فالأسر الكبيرة تضمن بقاء استمرار العائلة، التي كانت الخلية الأساسية للعشيرة وتساهم في قوتها التي تعتمد على عدد الرجال الذين كانوا يعتبرون مقاتلين أو قادرين على الدفاع. وعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي فقد كانت الحاجة قوية الى إيجاد أيدي كثيرة لنشاطات الترحال والريف والمدينة ما دامت كل الأعمال تنجز يدويا، فقد كانت الأسرة الكثيرة العدد هي ضمان اجتماعي وخاصة لأفرادها المسنين.

الا ان النمو الديموغرافي في ذلك الوقت لم يطرح أي مشكل ما دامت النسبة الطبيعية لنمو السكان ضعيفة نسبيا اذ لم تتجاوز 0.5 %وغالبا ما كانت لم تنحدر نحو الصفر وقدر عدد سكان الجزائر قبل احتلال فرنسا للجزائر بين 4 و5 مليون ساكن.[4]

ب. مرحلة الاستعمار:

تميزت بداية هذه المرحلة بالاستقرار النسبي للسكان ثم مرتفعا بالانتظام مع فترات غير متساوية ويمكن تقسيم مرحلة نظام الاستعمار إلى ثلاث فترات:

الفترة الأولى: تمتد من 1830 إلى 1872: و ظهرت خلالها حركات المقاومة الشعبية المتمثلة في الانتفاضات المختلفة وفي القمع الوحشي الذي سلطه الجيش الاستعماري بمختلف الأشكال من الإبادة الجماعية والاغتيالات وسياسة الأرض المحروقة.

وتهجير القرى والمداشر وصاحب ذلك ظهور الأوبئة و المجاعات ،كما حدثت خلال هذه المرحلة الكوارث الكبرى واخطرها وباء الكوليرا سنة 1867، والمجاعة ووباء الطاعون 1872 مما أدى إلى انخفاض عدد السكان نتيجة عدد الوفيات الضخمة الناتجة عن المجزرة الديموغرافية الحقيقية، كما يسميها المختصون في التاريخ حيث قدر عدد الضحايا بحوالي مليون شخص فقدت بعض العشائر قرابة 76% من مجموع سكانها وهكذا أصبحت الجزائر سنة 1872 لا تزيد عن 2134352 نسمة[5].

الفترة الثانية: تمتد من 1872 إلى 1954 وتميزت بتزايد عدد السكان: فالوضعية الجديدة الناتجة عن المرحلة السابقة والتي أصابت السكان الجزائريين قد قوت فيهم روح الإكثار من الأولاد وقد تولد لديهم عن غريزة البقاء للحفاظ على وجوده ولمتابعة الكفاح ضد المحتل

الأجنبي. وبفضل هذا الموقف وغياب الكوارث الطبيعية الكبرى وتوسيع الهياكل كان الخط المبين للوضع الديموغرافي قارا في البداية ثم ازداد باستمرار وقد قدر عدد السكان الجزائريين في بداية هذا القرن بنحو 4089150 نسمة، و في سنة 1954 بنحو 8449332 نسمة أي تضاعف عدد المسلمين في ظرف خمسين سنة [6].

الفترة الثالثة: تمتد من 1954- 1962و تميزت بنمو ديموغرافي متواصل: حيث تزايدت الولادات بقليل عن مستوى الوفيات بين 1954 إلى 1956 اذ سجلت ثلاث ولادات لكل وفاة واحدة ثم سجل ابتداء من 1957 إلى غاية 1960 انخفاض الولادات الى02 ولادة لكل وفاة واحدة والجدول التالي يبين هذه التغيرات.

جدول رقم 1: تطور عدد الولايات و عدد الوفيات والزيادات في عدد السكان خلال السنوات 1954-1960 [7]

السنوات	الولادات	الوفيات	الزيادة في عدد السكان
1954	362900	115049	247851
1955	546379	106492	273054
1956	297848	95212	202636
1957	286962	115566	171416
1958	322748	140126	182622
1959	374519	150174	224345
1960	416900	154300	262600

ومن أهم الأسباب المفسرة لهذه التغيرات يمكن ذكر مشاركة الشباب في الكفاح التحريري لانتزاع الاستقلال الذي يتطلب التضحية.

كما يمكن ذكر العدد الكبير من المهاجرين الرجال في قوة الشباب الذين كانوا يعملون في المناجم والمصانع والموانئ الفرنسية إلى جانب ذلك كان المستوى الصحي في الجزائر ضعيف مما جعل عدد الوفيات يرتفع خصوصا عند الأطفال الرضع، مما أدى بالزيادة السكانية إلى أن كانت ضعيفة وبطيئة في حركتها وهذا نتيجة تقارب مستوى الوفيات بمستوى الولادات. مما سبق يمكن القول أن الوفيات عرفت خلال هذه المرحلة مستوى مرتفعا نتيجة الأوضاع المعيشية والصحية السيئة التي تتمثل في الأمراض والحروب إلى

جانب انعدام السياسة الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير على مستوى المعيشي للسكان الأمر الذي أدى إلى تأجيل سن الزواج والولادات.

ج-مرحلة الاستقلال:

تمتد بين 1962-1987 وتميزت باتجاه قوي لتسارع وتيرة نمو السكان : فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال واقعا اجتماعيا واقتصاديا مزريا تطلب من السلطات الاهتمام بإعادة بنائه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بالاعتماد على قطاع الزراعة والصناعة و تشجيع الزيادات في معدلات الولادات لإعادة إنتاج ما ضيعته حرب التحرير اعتبارا ان الزيادة السكانية تمثل قوة عمل ونشاط اقتصادي يعتمد عليه في بناء الهياكل لتحسين المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي تخفيض مستوى الوفيات.

وقد ادى تطبيق هذه التدابير المتمثلة في استعادة الثروات الوطنية و التنمية السريعة للقطاع الاقتصادي التابع للدولة إلى تطور الإنتاج المادي بصفة ايجابية إذ ارتفع من 45.1 % سنة 1973 إلى 53.5 % سنة 1982[8] وهذا يدل على توسع طاقات الإنتاج.

كان لتحسين لتنمية العامة للبلاد تأثير على مستوى القدرة الشرائية التي عرفت تحسنا ملحوظا وتجلى ذلك في التطور في المؤشرات الاقتصادية وكذا التطور في المؤشرات المتصلة بمستوى حياة الأفراد كان لها تأثير كبير على تنمية عدد من العوامل ذات الصلة والمفعول على الوضعية الديموغرافية وعلى طريقة معيشة السكان وظهر هذا التأثير في ارتفاع معدل الإنجاب و انخفاض في معدل الوفيات و بالتالي أدى هذا الوضع إلى زيادة سريعة في عدد السكان حيث تضاعف عدد السكان تقريبا في مدة 20 سنة فقد انتقل العدد من 12.1 مليون ساكن 1966 إلى ما يقارب 17 مليون نسمة سنة 1977 وبلغ خلال الإحصاء لسنة 1987 إلى 23 مليون نسمة. يعتبر هذا التزايد الكبير احد نسب النمو الديموغرافي الأعلى في العالم وهو ناتج عن ولادات قوية مصحوبة بوفيات تميل إلى الانخفاض.

ومن مميزات هذه المرحلة بروز اهمية الفئات الشابة في المجتمع مما ادى الى اتساع قاعدة هرم الأعمار وأكثرهم دون سن العمل الذي جعل احتياطات السكان تفوق القدرات الإنتاجية والاقتصادية خاصة في مجالات الصحة، التعليم والسكن حيث ان الفئة العمرية (0-19 سنة) تمثل 54% والفئة العمرية (20-59 سنة) تمثل 40 % من مجموع عدد السكان الذي كان يقدر ب 23 مليون نسمة سنة 1987 [9] من هنا اصبحت قضية النمو الديموغرافي في الجزائر تحظى بعناية كبيرة من قبل السلطات العمومية التي تعمل على إحداث التوازن المنسجم بين وتيرة النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي لان أي تطور أو رفاهية للمواطن لا يمكن أن تتحقق إلا إذا تم التحكم في اختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. وحتى لا

يطغى النمو الديموغرافي على نتائج النمو الاقتصادي في الجزائر تبنت السلطات العمومية سياسة سكانية وطنية لتنظيم النمو الديموغرافي ورفع المستوى المعيشي وتحسين إطار حياة الأسرة والمواطن حيث اشتد الاهتمام بهذا الموضوع ابتداءا من سنة 1984 ولعل التطورات السريعة والعنيفة للازمة الاقتصادية الدولية وضغوطها الشديدة على مسيرة التنمية كانت إحدى الأسباب الرئيسية الدافعة إلى مضاعفة درجة هذا الاهتمام. وفي الواقع ان ما يبرر عدم معالجة قضية السكان قبل الثمانينات هو عاملان أساسيان :

العامل الأول: هو عامل اجتماعي يعود إلى القوة البشرية والكبيرة التي خسرتها الجزائر من جراء حرب التحرير والتي قدرت بأكثر من مليون ونصف مليون شهيد بحيث ان العدد الإجمالي للمقيمين سنة 1962 لا يزيد عن 10 مليون نسمة [10].

العامل الثاني: يتجسد في تركيز اهتمام الدولة على إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتوسيع بنائه

ملامح عملية التحول الديموغرافي في الجزائر :

- مرحلة التحولات الديموغرافية : تمتد ما بين سنة 1987 إلى 1998

تميزت هذه الفترة بانخفاض سريع في معدلات الوفيات وانخفاض بطيء في وتيرة معدلات الولادات فقد كان انخفاض المواليد ذا دلالة ابتداءا من 1986 وأكثر حدة خلال عشرية التسعينات خاصة ابتداءا من سنة 1994حيث تجاوز 7% سنويا بين 1994-1999 مقابل 2 % في سنة 1986 – 1992 وانتقلت معدل المواليد من 34.73 للألف سنة 1986 إلى 30.41 للألف سنة 1992 ووصلت إلى 25.33 للألف سنة 1995 ثم انخفضت إلى 21.02 للألف سنة 1998 [11].

- مرحلة عودة النمو 2000 -2015 :

تميزت هذه المرحلة بالارتفاع في عدد المواليد حيث تشير الإحصائيات أن عدد المواليد بدأ في الارتفاع مع بداية سنة 2001 التي سجلت 619 ألف مولود ثم 703 ألف مولود حي في سنة 2005 ليصل إلى1040000 مولود حي في عام 2015 كما أن معدل النمو الطبيعي للسكان شهد تزايدا طفيفا حيث انتقل من 1.92 % سنة 2008إلى2.15% سنة 2015 [12] يعود هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني الطبيعي إلى الانخفاض المحسوس في معدلات الوفيات الذي انتقل من 4.4 للألف عام 2008الى 4.57 للألف سنة 2015[13] وهذا يرجع أساسا إلى التحسن في الأحوال الصحية للسكان خلال هذه المرحلة.

اما معدلات المواليد فقد بقيت معدلات المواليد في الارتفاع من سنة 2001 الى عام 2015. مما سبق يمكن القول باختصار من خلال هذا الاستعراض للمؤشرات الديموغرافية أن الجزائر عرفت مرحلة الانفجار الديموغرافي بعد الاستقلال والذي استمر إلى غاية نهاية

الثمانينات حيث تميزت هذه المرحلة بانخفاض كبير في معدل الوفيات بفضل التقدم الطبي والاجتماعي والاقتصادي مع بقاء معدلات الولادات مرتفعة وهذا ما أدى إلى تواصل ارتفاع النمو الطبيعي. وانطلاقا من منتصف الثمانينات عرف النمو الديموغرافي في الجزائر فترة تحول واضحة حيث استمر انخفاض معدل الوفيات. وسجلت نسبة الولادات تراجعا ملحوظا بفضل السلوكات الاجتماعية الجديدة، إلا أن نسبة النمو الطبيعي للسكان ظلت مرتفعة حيث وصل الى1.91% سنويا عام 2008.[14]

وعليه يمكن القول أن الجزائر دخلت مرحلة الانفجار السكاني بصفة عامة وهي الآن تباشر المرحلة الثانية التي تراجعت فيها نسبة الوفيات التي لم تعد تتجاوز 4.57 بالألف سنة 2015 اما مؤشر الخصوبة الكلي فقد شاهد في سنة 2015 ارتفاعا حيث وصل الى طفل/امرأه وبقي مستوى معدل النمو الطبيعي للسكان مرتفعا بمعدل 2.15 سنة 2015[15] ومن منظور نموذج نظرية الانتقال الديموغرافي يتضح أن هناك عدة عوامل ساهمت في التحولات الديموغرافية في الجزائر ومنها التعليم وانتشاره بين النساء ومشاركة قوة العمل الأنثوية. وهذا يكون محور الموضوع الذي يعالجه الجزء الآتي من هذه المحاولة بهدف تسليط الضوء على أثر العوامل الاجتماعية والمتمثلة في مستويات التعليم وخاصة عند المرأة من جهة ومشاركة المرأة في قوة العمل من جهة أخرى على التحولات الديموغرافية في الجزائر. ونوضح أهمية كل عامل من خلال استعراض تحليل التحولات التي حدثت في منظومتي التعليم والعمل وخاصة عند الإناث وعلاقتهما بالسلوك الإنجابي عند المرأة .

1 . تركيب السكان من الناحية التعليمية و علاقته بالسلوك الإنجابي عند المرأة :

تؤكد معظم الدراسات في مجال السكان والأسرة على وجود علاقة بين التعليم والمسائل السكانية اذ يعد التعليم من العوامل التي تساهم في إحداث التغيير الاجتماعي لان العملية التعليمية تكسب العقل مهارة فكرية وتنمي القدرات الإبداعية فالمتعلم يكون قادرا على تميز الخطأ من الصواب في عاداته وتقاليده ويجرى عليها عملية غربلة العناصر الثقافية ويلعب التعليم في الريف خاصة دورا في إحداث التغيير وانتشاره يحد من الالتزام ببعض المعتقدات القديمة .فالتعليم يؤدي بالدرجة الأولى إلى تحسين قدرات الفرد وترسيخ مكانته الاجتماعية وهو احد وسائل التحديث ومن أهم مظاهره في نفس الوقت.

إن الغالبية العظمى للدراسات السكانية التي تناولت موضوع عناصر النمو الديموغرافي بينت أن هناك تأثيرات متبادلة بين التعليم والنمو الديموغرافي، ولعل من أهم الدراسات التي أكدت أن للتعليم اثر في مستويات النمو السكاني نجد دراسة (**امرمهرومايو**)[16] الذي يشير الى أن المستوى التعليمي من مؤشرات الخصوبة و فاق في تأثيره المستوى الاقتصادي مما يدل

عل أهمية التعليم في فهم السلوك الإنجابي كما وجد هذا الباحث في هذه الدراسة أن مستوى تعليم الزوج أقوى تأثيرا من مستوى تعليم الزوجة .

وفي دراسة أخرى توصل الباحث جاد الله وآخرون إلى أن النساء المتعلمات هن أكثر ميلا لاستعمال وسائل تنظيم الأسرة، وفي سوريا كذلك لاحظ الباحث صفوح الاخرص في نهاية السبعينيات ان هناك علاقة موجبة بين التعليم وممارسة تنظيم النسل فكلما ارتفع تعليم الزوجة زاد احتمال استخدامها لوسائل تنظيم الأسرة[17] وأوضح الباحث في علم الاجتماع **رشود محمد الخريف** وآخرون ان خصوبة النساء الكويت تتأثر طرديا بمستوى التعليم[18] وإلى جانب ذلك فقد بينت الدراسات التي أجريت على نطاق واسع في البلاد النامية أن التعليم الذي تتلقاه المرأة هو اهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها للتنبؤ بمعدل خصوبتها وبالمستوى الصحي لأطفالها وان المرأة المتعلمة تنجب عددا اقل من نظيرتها التي حصلت على تعليم اقل او لم تتعلم وفي هذا الصدد أوضحت دراسة المتخصص في الدراسات السكانية علي كواوسي حول موضوع الخصوبة في علاقته بالمستوى التعليمي للمرأة في الجزائر أن الفارق في استعمال وسائل تنظيم الحمل بين الزوجة المتعلمة و الزوجة الأمية كان كبيرا سنة 1970 ثم بدأ في الانخفاض ليصل إلى24,6 % سنة 1992كما ان انخفاض معدل الولادات بدا يظهر في فترة ما بعد1987 وهذا يعود الى بعض التغيرات في الأبعاد البنائية الأساسية في المجتمع الجزائري خلال مرحلة السبعينيات منها ازدياد عدد المؤسسات التعليمية و الارتفاع في إعداد المتعلمين خاصة عند فئة الإناث[19]

ويقول في هذا الشأن نفس الباحث أنا لمرأة الأمية تنجب 5,16 طفل/امرأة مقابل 4,20 طفل/امرأة تحصلت على مستوى تعليمي ابتدائي أو متوسط و3,05 طفل/امرأة لها مستوى تعليمي ثانوي أو أكثر[20] وعليه يمكن القول أن ظاهرة الانفجار السكاني مرتبطة وأساسا بالتعليم للجنسين وان هناك علاقة عكسية بين تعليم الإناث ومستوى الخصوبة فالتعليم يساعد على تأخير سن الزواج و بالتالي تقل فترة الإخصاب فينخفض بذلك معدل الخصوبة كما إن للتعليم تأثيرا على معرفة المرأة بأهمية تنظيم الأسرة مما يجعلها تستخدمها و بالتالي تقل خصوبتها والذي يقود إلى انخفاض معدل النمو السكاني.

مما سبق يتبين أن تأخر انخفاض النمو الديموغرافي في الجزائر يعود إلى الحالة التعليمية للأزواج بحيث أن المرأة في التعليم ليست مساوية للرجل وكذلك نسبة الالتحاق بالمدرسة تبقى غير متكافئة عبر التراب الوطني فهي تقل في المناطق النائية التي تبعد فيها المدارس عن المباشر والمناطق السكنية مما يقلل من حظوظ التعليم بها نتيجة انعدام وسائل

نقل التلاميذ باتجاه المدارس البعيدة وعادة ما تكون الضحية الأولى لهذه الظروف البنت جراء خشية الأولياء على أبنائهم .

وقد ساعدت هذه الظروف على استمرار ارتفاع نسبة الأمية عند الإناث بحيث أن المعطيات الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء حول التمدرس تكشف أن نسبة الأمية بين الإناث هي أعلى من نسبة الذكور ولم يؤد انخفاض المعدل العام للامية منذ الاستقلال الى تقليص هذا الفارق. وفي هذا السياق كشفت نتائج أول إحصاء سنة 1966 أن نسبة الأمية بلغت 74% (60.30 %ذكور و85.40 %عند الإناث) فيما سجل الإحصاء الثاني في سنة 1977 نسبة الأمية تقدر بـ61% (48.20%ذكور و74.30% إناث) تلها إحصاء ثالث سنة 1987 بلغت نسبة الأمية فيه 43.46%(31.80 ذكور و56.66 % إناث) وشهد الإحصاء الرابع سنة 1998 انخفاض الأمية إلى نسبة 31.90% (23.65% ذكور و40.27% إناث) واستمر هذا الانخفاض في الاحصاء الخامس ستة 2008 حيث وصل الى 22.1 %(15.5 رجال و28.9 اناث) [21].

وإذا نظرنا إلى ظاهرة الأمية من زاوية منطقة الإقامة فإننا نسجل ان الفوارق بين الريف والحضر كبيرة فقد كانت نسبة الامية في إحصاء سنة 1998 في الريف 55.21%و44.78 % في المدينة ومن منظور مقياس السن نلاحظ أن في سنة 1998 قدرت نسبة الأمية عند النساء في الفئة العمرية (15-45 سنة) 35.95% ومع الملاحظة من أن نسبة الأمية في انخفاض مستمر بوتيرة بطيئة عند الفئات العمرية الشابة ولكنها لا تزال مرتفعة عند الفئات العمرية الأكبر سنا(30 سنة وأكثر) [22].

ويعود السبب في تراجع الأمية عند الأجيال الشابة وارتفاعها عند الأكبر سنا إلى مجهودات التمدرس التي مست خاصة الأجيال الشابة في حين الأكبر منهم سنا لم يكن بإمكانهم الاستفادة من برامج محو الأمية وهناك عامل اخر يفسر استمرار الفارق بين معدل الامية لدى الرجال ونضيره لدى النساء ويتعلق بالفوارق في التمدرس.

فعلى الرغم من ان النصوص حول حق المرأة في التعليم تقر إلزامية التعليم للذكور والإناث على غرار ما جاء في امرية سنة 1976 المتعلقة بإجبارية التمدرس لكل الأطفال البالغين (6-16سنة) فان المعطيات الإحصائية تشير إلى ان هناك فوارق هامة في معدلات التمدرس بين الولايات وأماكن الإقامة إذ أن نسبة التمدرس في سنة 1998 كانت متغيرة من ولاية إلى أخرى حيث بلغت 90.15% في ولاية تيزي وزو 90.81% في قسنطينة و90.58% الجزائر والى اقل من 70%في الجلفة. وينتشر معدل التمدرس السنوي اقل من 75% في 10 ولايات واقل من 70% في 4 ولايات وهي جلفة اليزي، تيسمسيلت وتمنراست حسب الترتيب[23].

مما سبق يمكن القول أن جميع المعطيات المشار إليها حول تطور وضعية التمدرس والأمية في الجزائر تؤكد أن حالة التعليمة تعاني من مشاكل تتمثل في انتشار ظاهرة الأمية عند صغار السن برغم شعار مجانية التعليم وسياسة الالتزام التعليمي بكافة مراحله الأساسية وهو الأمر الذي يجعل نسبة الأمية تتزايد.

كما ان وضعية المرأة في التعليم ليست مساوية للرجل بحيث أن نسبة الأمية بين الإناث هي أعلى من نسبة الذكور ولكن حالة الذكور سيئة أيضا كما بينت الأرقام أن نسبة كبيرة من الذكور ما يزاولون أميين وكذلك أظهرت الإحصائيات بأنه لاتزال نسبة مهمة من الأطفال الجزائريين في سن التمدرس غير مسجلين في المدارس والذي يعرقل تحرر الفرد الجزائري من الأمية هو النظام الاجتماعي (عادات، تقاليد سلوك الفرد تجاه المدرسة والتعليم) والإمكانيات المادية بالإضافة إلى المستوى الديموغرافي في السريع.

وتعد هذه الوضعية من مصادر تأخر انخفاض النمو الديموغرافي في الجزائر.

2. السكان والعمل النسوي و أثره على السلوك الانجابي للمرأة :

توصلت أغلبية البحوث العلمية المتخصصة في مجال السكان والأسرة إلى ان العالم شاهد انخفاض في مستويات الإنجاب بفعل حركة العمل النسوي. وحيث ان مشاركة المرأة في قوة العمل المستخدمة في القطاعات الصناعية والخدماتية أحدثت تغييرات ذات دلالة في حركات الخصوبة وبنية الأسرة حيث انه عندما تكون المرأة منشغلة خارج المنزل يقل عندها الوقت المسخر للاهتمام برعاية أطفالها وبالتالي تقل رغبتها أكثر في البحث عن الأطفال وهنا تصبح خصوبتها ضعيفة كما أن خروج المرأة للعمل خارج المنزل يساهم في تغيير العلاقات داخل الأسرة ويتبع ذلك تعديل في ادوار المرأة ومواقفها وتصرفاتها وذلك لان أي تغيير يطرأ على الأسرة ينعكس على جميع أفرادها بما في ذلك المرأة.

وقد بينت الدراسات الميدانية التي تمت في77 دولة نامية أنتأخر سن الزواج ناتج عن إمكانية حصول المرأة على الموارد المالية الثابتة من خلال عملها في القطاعات الحديثة والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض معدلات خصوبتها.[24]

وفي هذا السياق أوضح عالم الاجتماع عبد الحميد لطفي أن لطبيعة المهنة السائدة في المجتمع تأثير كبير في تحديد نسبة المواليد والوفيات[25].

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فالدراسات التي تناولت الربط بين مشاركة المرأة في قوة العمل والخصوبة غير كافية الا انها أكدت هذه العلاقة مفسرة لأثر عمل المرأة خارج المنزل على الخصوبة عموما بزواج أكثر تأخرا عند النساء العاملات وبممارسة أكثر لتنظيم النسل عند الزوجات العاملات. ويرى احمد جمال طاهر الباحث في مجال شؤون المرأة أن

العمل النسوي من مؤشرات العصرنة والحداثة وهو جزء من المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات أمام القانون[26]. وفي هذا الاطار يمكن القول ان التشريعات القانونية في الجزائر قد ساوت بين المرأة والرجل فيما يتعلق بحق العمل وحق الحصول على الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

وفي معالجة مسالة مساهمة المرأة الجزائرية في عملية التنمية وأثرها على النمو السكاني سنوجه اهتمامنا إلى التغييرات التي طرأت على حجم مساهمة المرأة في القوى العاملة من خلال معالجة المعطيات الإحصائية المنجزة من طرف الديوان الوطني للإحصاء وكذا نتائج التحقيقات الوطنية التابعة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية(CENEAP)حول معدل مشاركة اليد العاملة النسوية في القطاع الاقتصادي والاجتماعي وذلك بغض النظر عن ظروف تشغيلها.

وحسب نتائج الإحصاء للسكان لسنة 1966 كانت نسبة السكان الناشطين تقدر ب21.20% وفي سنة 1987 ارتفعت إلى 32.53% ثم نزلت إلى27.90% في سنة 1998 ثم ارتفعت مجددا إلى 41.7 %في عام 2008 ووصلت في سنة 2015إلى 41.8% (68.8%عند الذكور و16.4%عندالإناث).

ان تزايد معدلات النمو الديموغرافي في الجزائر والتي بلغت 2.15%في سنة 2015 يقابله في نفس السنة انخفاض في معدلات القوى العاملة التي وصلت إلى37.1% [27]من مجموع السكان في سن العمل ويشكل حجم الفئة العاملة النسوية 1934000 مشتغلة وهو ما يمثل 18.3 من اجمالي اليد العاملة [28]وهو يعتبر حجم متدني بالمقارنة بالمستويات الدولية التي تبلغ 89% [29]. كما أنها ضعيفة جدا بالمقارنة مع نسبة معدل النشاط الخام أي نسبة عدد السكان الناشطين اقتصاديا الذي وصل في سنة 2015: 11932000 تقريبا بمعدل 41.8%من مجموع السكان[30] وتظهر ضالة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في الجزائر بصورة أوضح إذا ما قورنت بمعدل النشاط الخام مع مثيله في الدول المتقدمة وحتى في البلدان النامية الأخر فقد بلغ هذا المعدل عام 1993 46% في الدول المتقدمة[31].

أما فيما يخص نسبة القوى العاملة النسوية في الجزائر فان نسبة النساء العاملات قد انتقلت من 4.39%سنة 1966 إلى 9.38%سنة 1989 ووصلت إلى13.6%سنة 2015. وهذا التحسن في معدلات خروج المرأة إلى العمل يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تراجع معدلات الخصوبة في منتصف الثمانينات.

ويدل على ضآلة مشاركة المرأة في القوى العاملة بالمقارنة مع الرجل حيث تشير التقديرات الإحصائية الوطنية أن معدل مساهمة الرجال في قوة العمل بلغ سنة 2015بـ60.2%

من مجموع عدد القوى العاملة في حين لم تتجاوز مساهمة النساء 18.3% أي حوالي 1934000 امرأة عاملة من مجموع عدد العاملين الذي بلغ 10594000 شخص[32].

كذلك تبين دراسة المعطيات الإحصائية المتوفرة حول توزيع قوة العمل النسائية في الجزائر على أنواع النشاط الاقتصادي خلال سنة 1996-2015 أن الأكثرية الساحقة من النساء تعمل أما في الإدارة أو في ميادين الخدمات أما الميادين الإنتاجية وبخاصة الصناعية فلا تحظى النساء فيها إلا بحصة ضئيلة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 2: توزيع اليد العاملة النسوية على فروع النشاط الاقتصادي خلال الفترة 1977 - 2015

السنوات / القطاع	1977	1987	1996	2015
الزراعة	5.6	2.7		8.7
الصناعة	17.4	12.4	1.8	13
البناء والأشغال العمومية	2.1	3.4	7.4	16.8
النقل	3.2	2.5	1.9	
التجارة	3.3	3.4	/	
الإدارة	53.8	64.3	4.6	
الخدمات	10.2	5.4	61.3	61.6

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات الجزائر 1996 المعطيات الإحصائية رقم 254 ورقم 726 سنة 2015 ص4.

ولقد تكشف المقارنة الإحصائية للمعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن معظم العاملات يعملن في الأعمال الإدارية والخدمات وان نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة وهذا يعني كما ان نسبة أنثوية بعض المهن مرتفعة جدا وهي حالة تقني في الصحة ومعلم في التعليم الأساسي أين نجد أكثر من عامل على ثلاثة 1/3 امرأة وفي حالة الإطارات العليا وموظفي الإدارة نجد امرأة واحدة في كل 5 مشتغلين[33].

ان تقسيم العمل هنا واضح عند النساء فإذا خرجت المرأة للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة الإنتاجية، وفي الأعمال الإدارية أو الخدمات وبخاصة الخدمة في التعليم

والتطبيب فاختيار المرأة الجزائرية للعمل يتجه أساسا نحو المهن التي تسمح لها بالتوفيق بين النشاط العائلي والنشاط المهني، بينما في تونس يعمل أكثر من 40% من النساء العاملات في الصناعة وهذا ربما بسبب انتشار الصناعات الخفيفة والصغيرة التي تجذب اليد العاملة النسوية[34] وفيما يتعلق بالعمل النسوي حسب وضعهن الزواجي فان الأرقام الإحصائية لسنة 1996 تبين ان نصف النساء اللائي يعملن هن عازبات، ونسبة المتزوجات تمثل اقل من 1/3[35].

هذه الملاحظة يمكن تفسيرها بان الزواج وتربية الأطفال يشكلان عائقا أمام المرأة الممارسة لنشاط خارج المنزل حيث توجد امرأة متزوجة مشتغلة مقابل 19 امرأة متزوجة ماكثة بالبيت في حين ان هذه العلاقة (عمل نسوي/ وضعية عائلية) متقلصة بالنسبة للنساء من وضعيات زوجية أخرى، فنجد امرأة مطلقة عاملة مقابل امرأتين مطلقتين ماكثات بالبيت وامرأة عازبة عاملة مقابل اقل من 6 نساء عازبات ماكثة بالبيت هذا الفارق الهام عند النساء المتزوجات المشتغلات مقارنة بالماكثات بالبيت (1 مقابل 19) يبرز ان الزواج غالبا ما يكون غير متناسب مع نشاط المرأة خارج المنزل.

وان انخفاض نسبة النساء المشتغلات المتزوجات بالمقارنة مع نسبة النساء المتزوجات الماكثات بالبيت له علاقة مباشرة مع حجم الأطفال للمرأة فنسبة المشتغلات المتزوجات تنخفض عندما يزداد عدد أبنائهن والعكس عند النساء بدون أطفال والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 3: **نسبة النساء المتزوجات المشتغلات مقارنة بالنساء الماكثات بالبيت حسب عدد الأطفال العزاب تحت سقف الأبوين**

عدد الاطفال	عاملة	ماكثة بالبيت	العلاقة بالتقريب
0	11.1	143.7	1 مشغلة مقابل 13 ماكثة بالبيت
1	30.9	285.5	1 مشغلة مقابل 9 ماكثة بالبيت
2	49.4	486.9	1 مشغلة مقابل 10 ماكثة بالبيت
3	41.9	596.9	1 مشغلة مقابل 14 ماكثة بالبيت
4	33.4	599.3	1 مشغلة مقابل 18 ماكثة بالبيت
5	51.4	2012	1 مشغلة مقابل 40 ماكثة بالبيت
المجموع	217.6	217.6	1 مشغلة مقابل 19 ماكثة بالبيت

Source : O N S . E E R. 1997.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاهما ذكرناه انفا وهوان الزواج يمنع المرأة غالبا من المشاركة في النشاط الاقتصادي. وهذا يبين ان الإسهام المنخفض لنساء في قوة العمل ما يزال يمثل الجانب الأكثر تخلفا في بنية قوة العمل وهذا لا يعود إلى قصور في الوعي الاجتماعي لدى الأسرة بل يرجع إلى عدم توفر فرص العمل للراغبات فيه مما يزيد من ضآلة تأثير عمل المرأة على مستويات الخصوبة إن تشجيع مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية يعتبر وسيلة لتحقيق انخفاض في معدل الخصوبة حيث أنا لمرأة العاملة المتزوجة تميل إلى إنجاب عدد قليل من الأطفال.

وقد بينت نتائج التحقيق حول صحة الأم و الطفل سنة 1992 ان معدل الخصوبة المكتملة في الجزائر بلغ عند المتزوجات العاملات من الفئة العمرية 15-49 سنة 6.48 طفل/امرأة مقابل 7.92 طفل/امرأة عند المرأة غير العاملة.

وهذا يبين أن الزوجات العاملات تشعر بمسؤولياتهن المباشرة عن تربية الأطفال ورعايتهم وتهيئة أحسن الظروف لهم مما يتطلب زيادة في دخل الأسرة من اجل الحصول على مستوى معيشي أحسن كما ان الحاجة الاقتصادية قد تدفع الزوجات إلى تغيير موقفهن من الإنجاب ضف الى ذلك ان وجود أطفال بالمنزل يمثل أهم العوائق بالنسبة لاشتغال المرأة المتزوجة لهذا كان اشتغال المرأة خارج البيت من أهم العوامل المساهمة في تناقص حجم الأسرة ذلك لان الحمل والولادة وتربية الأطفال عبء ثقيل جعل كثير من الزوجات العاملات يفضلن عدم الإنجاب والاقتصار على عدد قليل من الأطفال.

الاستنتاج العام:

تبين لنا مما سبق أن التطور الديموغرافي في الجزائر مر بالمرحلة البدائية الديموغرافية التي تميزت بارتفاع نسبة المواليد ونسبة الوفيات وترتب عن ذلك انخفاض معدلات النمو السكاني اما في الوقت الحالي الجزائر تباشر المرحلة الانتقالية الثانية من دورات التحول الديموغرافي التي تتميز بنمو سريع للسكان الناتج عن انخفاض ملحوظ في نسبة الوفيات مع بقاء نسب المواليد على ارتفاعها نسبيا فقد اتسعت الهوة بين المواليد والوفيات وبالتالي ارتفعت معدلات النمو السكاني إلى 2.15%خلال سنة 2015 وهذا ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2.07 % ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في حجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات الذي انتقل من 4.42 بالألف سنة 2008إلى 4.57 بالألف خلال سنة 2015[36].

وقد يرجع الكثير من هذا التغيير إلى انتشار التعليم وبخاصة عند العنصر النسوي لان التعليم ساهم في تأخر سن الزواج والتقليل من عدد الأطفال وهذه الحقيقة أثبتتها العديد من

الدراسات السكانية هذا بالإضافة إلى عامل هام آخر يتعلق بالبنية الاقتصادية للمجتمع التي تميزت نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والتي لم تتعدى 13.1% من مجموع عدد القوى العاملة مما ساعد على التأخير في الزواج و كذلك اللجوء في تطبيق تنظيم الحمل لان العبء الثقيل في تربية الأطفال والعناية بشؤون البيت تشكل صعوبات جمة أمام المرأة العاملة في التكفل في نفس الوقت بعملها خارج البيت وبعائلتها الكثيرة العدد و هذا ما توصل إليها المسح الوطني لصحة الأم و الطفل في الجزائر سنة 1992 حيث انه كلما ارتفع عدد الأطفال كلما تقلصت نسبة انشغال المرأة[37] وهذا يعني أن نسبة المشتغلات تتقلص عند النساء المتزوجات و تنخفض أكثر عند اللواتي لديهن أطفال والعكس ترتفع عند النساء العازبات حيث بلغت نسبتهن سنة 1996 51 % مقابل 34% عند المتزوجات[38] .

وبناءا على ذلك لا نتصور استجابة سريعة في مستوى الخصوبة نحو الانخفاض طالما أن الأوضاع الاقتصادية للمرأة المتزوجة أو في سن الإنجاب لا تزال في مستوى متدني وبالتالي يميل معدل النمو السكاني في الجزائر إلى الارتفاع إلى جانب ذلك يعتبر انخفاض معدل الوفيات العامة هو المسؤول عن التزايد السكاني الذي تعرفه الجزائر حاليا بحيث أن النمو السكاني السريع لا يرجع إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الأطفال لكل امرأة والذي عرف ادني مستوى له في سنة 2015 حيث بلغت نسبتها 3.1 طفل/امرأة وإنما يرجع إلى زيادة عدد الأطفال الذين يبقون على قيد الحياة وكلما أدى تدخل الدولة في توفير الوسائل الصحية ومحاربة الأمراض فان مستويات الوفيات تسجل انخفاضا سريعا هذا ما يشير إلى أن في الجزائر لم تبدأ المرحلة الثالثة التي ينخفض فيها معدلات المواليد و الوفاة على السواء وبالتالي تنخفض معدلات النمو السكاني ويصبح فيها المجتمع في حالة من الاستقرار السكاني .

الهوامش:

1-ONS 2015 DEMOGRAPHIE ALGERIENNE N°740 2015 P 3.

2 - IBID P3.

3- باري كارموني : اقامة السلام مع كوكب الارض تر : عارف حفيدة .سلسلة علوم منشورات وزارة الثقافة سوريا 1996 ص 164.

4 - MONCER ROUISSI POPULATION ET SOCIETE AU MAGREB EDITION GERES PRODUCTION TUNIS 1983 P35.

5-مريبعي السعيد التغيرات السكانية في الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1994 ص 116 .

6-نفس المرجع ص 166.

7-MAISON DOMINIQUE : LA POPULATION DE L'ALGERIE, POPULATION N° 6 1973 P107.

8-MPAT BILAN DU SECTEUR INDUSTIEL 1967-1978/1985-1989 P 107.

9-ONS. Collection statistique N°80 RGPH 1998.

10-MONCER ROUISSI O P C I T P35.

11-ONS. Donnée statistique résultats RGPH 1998.

12-ONS.Démographie Algérienne N°740 -2015 P 5.

13-IBID P 5.

14-L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, RESULTATS 2006-2009 N° 39 EDITION 2009 P 6.

15-ONS. 2015 DEMOGRAPHIE ALGERIENNE O P C I T –P5.

16-امر وهرومايرر: حجم الأسرة المفضل ومنع الحمل في الجمهورية العربية السورية النشرة السكانية، 1986.

17- سليم الحسنية : تنظيم الاسرة فكرا وواقعا وطموحا دمشق وزارة الثقافة 1998، ص 68 .

18 -رشوة محمد الخريف: الخصوبة في المملكة العربية السعودية مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية، 2001 ص 16.

19-KouaouciAli, Famille, femme et contraception contribution a une sociologie de la famille CNEAP/FNUAP Alger, 1992, P 241.

20-IBID, P242.

21-نتائج التعداد السكاني 2008 .

22-نتائج التعداد السكاني 1998.

23-نفس المرجع السابق.

24- سيد رمضان هدارة ولوري آن مازور: ما وراء الأرقام: قراءات في السكان والاستهلاك والبيئة، تر: نادية خيري، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة 1994 ص 201.

25-حسن السعاتي وعبد الحميد لطفي : دراسات في علم السكان، ط 3، دار المعرفة، القاهرة، 1971، ص109.
26- أحمد جمال طاهر: المرأة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، منشورات ذات السلاسل الكويت، بلا سنة، ص 28.
27-ONS - 2015 DEMOGRAPHIE ALGERIENNE P 2.
28-ONS : ACTIVITE, EMPLOI ET CHEMAGE N° 726 SEPT 2015- P1.
29-تقرير التنمية البشرية: يرامج الامم المتحدة الانمائي سنة 1997، ص 117 .
30-ONS- 2015 ACTIVITE EMPLOI ET CHEMAGE O P C I T –P1.
31- تقرير التنمية البشرية المرجع السابق، ص 149 .
32-ONS ACTIVITE EMPLOI ET CHEMAGE O P C I T –P 5.
33- NADIA ATTOUT et autres : femme emploie et fécondité en Algérie. Alger 1999. P 15
34-TAOUFIK KILANI : femmes et développement en Tunisie TUNIS 1993 P 41.
35-NADIA ATTOUT OP CIT P29.
36-ONS-2015 DEMOGRAPHIE ALGERIENNE O P C I T –P3.
37- الديوان الوطني للإحصاء، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: المسح الوطني حول صحة الأم و الطفل الجزائر 1994 .
38 -نفس المرجع.